عدن: مطالب المعلمين على طاولة الحكومة والسلطة المحلية تتحرك لدعم قطاع التعليم

الأمناء/ خاص:

أصدرت السلطة المحلية بالعاصمة عدن بيانًا تؤكد فيه وقوفها الكامل إلى جانب المعلمين والمعلمات في مطالبهم العادلة والمشروعة، التي تشمل تسليم المرتبات في مواعيدها دون تأخير وإجراء هيكلة عادلة للأجور بما يضمن حياة كريمة لهم في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد.

وأكد البيان أن السلطة المحلية تولي قطاع التعليم أولوية قصوى، حيث حرصت على صرف زيادة شهرية قدرها 30 ألف ريال للشهر الثاني على التوالي، كخطوة تقديرية لدور المعلمين العظيم في بناء الأجيال، مشددة على أن هذه الزيادة تأتي من إيرادات السلطة المحلية ومن حساب التنمية في المجلس المحلي.

وأشار البيان إلى أن قضية تحسين أجور المعلمين وصرف المرتبات بشكل منتظم كانت على رأس أولويات اللقاءات التي أجرتها السلطة مع الحكومة ومجلس القيادة الرئاسي. وأكدت السلطة التزامها بمواصلة الجهود لتحقيق هذه المطالب بالتنسيق مع الجهات المعنية.

وفي دعوة واضحة، طالبت السلطة المحلية معلمي عدن الشرفاء بالعودة إلى مدارسهم واستئناف العملية التعليمية، مؤكدة على ثقتها في وطنيتهم وإخلاصهم، وأن رسالتهم السامية تشكل حجر الأساس لمستقبل التعليم في المدينة.

كما استعرض البيان أبرز الجهود التي بذلتها السلطة خلال السنوات الماضية لدعم التعليم، بما في ذلك صرف طبيعة العمل والعلاوات السنوية لأكثر من عام، وتقديم حوافز للمتعاقدين، واعتماد العلاوات ضمن الراتب الأساسي.

وختمت السلطة المحلية بيانها بالتأكيد على أن التعليم سيظل أولوية في خطة عملها للعام 2025، بما ينسجم مع رؤية تنموية شاملة تهدف إلى تعزيز الاستقرار في العاصمة عدن وتحقيق مستقبل أفضل للمعلمين والطلاب على حد سواء.

العليمي يكسر قرار بن مبارك بإيقاف الحمادي ويعيده لممارسة مهامه

صراع الصلاحيات داخل أروقة الحكومة: كسر أم توازن؟

الأمناء/خاص:

واصل نائب المدير التنفيذي لشركة الاستثمارات النفطية والمعدنية، عادل الحمادي، عمله بناءً على توجيهات رئيس مجلس القيادة الرئاسي، الدكتور رشاد العليمي، متجاهلًا قرار رئيس الوزراء، الدكتور أحمد عوض بن مبارك، الذي قضى بإيقافه عن العمل وإحالته للتحقيق.

وكان قد أصدر رئيس الوزراء قرارًا بإيقاف الحمادي عن العمل وإلغاء تكليفه بأعمال المدير التنفيذي للشركة، بعد تقارير متعددة كشفت عن تجاوزات وإجراءات وصفت بالمخالفة للقوانين، خاصة المتعلقة بالقطاع النفطي الخامس (قطاع 5). وأكدت المذكرة الرسمية لرئاسة الوزراء أن تلك التجاوزات تضمنت تصويتًا داخل الشركة دون استكمال الإجراءات الحكومية اللازمة ودراسة الاتفاقيات المرتبطة بالقطاع.

وأفادت مصادر للأمناء أنه على الرغم من قرار بن مبارك الحاسم، جاءت توجيهات العليمي كعامل معرقل، حيث أعاد الحمادي لممارسة مهامه بشكل طبيعي .

وتُظهر هذه التوجيهات دعمًا مباشرًا للحمادي، وسط اتهامات بوجود مساعٍ لتمرير اتفاقيات تتعلق بالقطاع النفطي الخامس دون الالتزام بالإجراءات القانونية.

من جانبه، شدد رئيس الوزراء في قراره على ضرورة إعادة تقييم كافة الإجراءات السابقة المتعلقة بالشركة، مؤكدًا أن الحكومة ملتزمة بعدم السماح بأي تجاوزات أو اتفاقيات مشبوهة تمس الموارد الوطنية. كما وجه المؤسسات المعنية بضرورة التصدي لأي خروقات وضمان إدارة القطاع النفطي بما يحمي مصالح الدولة.

توجيهات العليمي التي كسرت قرار بن مبارك تعكس حالة الصراع على الصلاحيات داخل أروقة الحكومة، وتسلط الضوء على التحديات التي تواجهها مؤسسات الدولة في إدارة القطاعات الحيوية. وبينما يسعى بن مبارك لمحاربة الفساد وحماية الموارد الوطنية، يبدو أن قراراته تواجه عقبات من رأس السلطة التنفيذية، مما يثير تساؤلات حول أولويات القيادة في المرحلة الراهنة.

سيتم البدء بإجراءات تسليمها للحجاج..

الأوقاف تعلن عن استرداد حوالي ١٥ مليون ريال سعودي من أجور خدمات الحجاج لموسم ١٤٤٥هـ

الأمناء/سبأ:

أعلنت وزارة الأوقاف والإرشاد اليمنية، عن استرداد ما يقارب خمسة عشر مليون ريال سعودي من أجور خدمات حجاج بلادنا لموسم 1445هـ .

وأوضح بلاغ صحفي للوزارة تلقت وكالة الانباء اليمنية (سبأ) نسخة منه، أن هذه المبالغ تتمثل في القيمة التي تم تحديدها لتطوير وتوسيع دورات المياه في مخيمات منى والتي لم يتم الموافقة على تطويرها من قبل الجهات المعنية لضيق الوقت، وكذا بعض الخدمات التي تم التعاقد على تقديمها في المشاعر المقدسة والتي تعذر تنفيذها أثناء موسم الحج.

وأشار البلاغ إلى أنه سيتم البدء بإجراءات تسليم المبالغ إلى الحجاج مباشرة وفق آلية تضمن وصولها إليهم وسيتم الإعلان عنها في وقت لاحق عبر قطاع الحج والعمرة بالوزارة.

ونوهت الوزارة إلى أن الإعلان عن استرداد هذا المبلغ يأتي في إطار حرصها على مبدأ الشفافية وضمان حقوق الحجاج وسعيها الدائم لخدمتهم والوفاء بالتزاماتها نحوهم ضمن متابعتها المستمرة لضمان تقديم أفضل الخدمات لضيوف الرحمن وتقييمها وفق أعلى معايير الجودة.

وأكدت الوزارة، التزامها الدائم بتقديم أفضل الخدمات للحجاج وتسهيل كافة الإجراءات لضمان أدائهم لمناسك الحج بكل سهولة ويسر..داعية الجميع لمتابعة إعلاناتها وأخبارها الصادرة عبر صفحاتها الرسمية ووسائل الإعلام الحكومية للحصول على كافة المستجدات.

راتب الوزير في حكومة المناصفة يفوق ميزانية الوزارة بأضعاف

الأمناء/ خاص:

كشفت مصادر مطلعة لصحيفة "الأمناء" أن هناك وزارات عدة ضمن حكومة المناصفة تعاني من ميزانيات تشغيلية هزيلة لا تتجاوز الخمسة ملايين ريال يمني شهرياً. هذا المبلغ المتواضع بحسب مراقبون بالكاد يكفي لتغطية المصاريف الأساسية أو تنفيذ أي خطط تشغيلية فاعلة للوزارة، مما يجعل قدرتها على أداء مهامها شبه معدومة.

المفارقة الكبرى تكمن في التفاوت الشاسع بين ميزانية الوزارة وراتب الوزير، حيث يتقاضى الوزير شهرياً 7,000 دولار أمريكي، ما يعادل حوالي 15 مليون ريال يمني، وهو ضعف الميزانية التشغيلية المخصصة للوزارة. بالإضافة إلى ذلك، يحصل الوزير على راتب محلي يبلغ مليوني ريال يمني شهرياً، إلى جانب مخصصات أخرى تشمل النثريات، العمولات، والامتيازات التي لا يتم الإفصاح عن تفاصيلها بدقة.

أثار هذا الوضع انتقادات واسعة من قبل مراقبين ومحللين سياسيين، الذين اعتبروا أن هذه الفجوة الهائلة بين رواتب الوزراء وميزانيات الوزارات تعكس حالة من سوء الإدارة والافتقار إلى الأولويات. فكيف يمكن لوزارة أن تُدار بميزانية لا تكفي لتغطية مصاريفها الأساسية، بينما يحصل الوزير على رواتب ومخصصات تفوق ذلك بأضعاف؟

وأشار المراقبون في تصريحات لـ"الأمناء" إلى أن هذه الظاهرة تعكس أن حكومة المناصفة، بدلاً من أن تعمل على خدمة المواطن وتنفيذ المشاريع التنموية، تبدو وكأنها تُدار لتحقيق مصالح شخصية لبعض المسؤولين.

هذا الوضع يثير تساؤلات جدية حول الكيفية التي يتم بها تخصيص الموارد المالية، وحول غياب أي رقابة حقيقية على هذه السياسات التي تؤدي إلى هدر الموارد على حساب معاناة المواطن.

ووفقاً لما ذكره الخبراء، فإن هذه الحالة تُعد نادرة الحدوث في أي حكومة حول العالم، حيث من المعتاد أن تُخصص الميزانيات التشغيلية لضمان عمل المؤسسات وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين. لكن في حكومة المناصفة، يبدو أن الأولويات موجهة نحو تأمين رواتب ومخصصات المسؤولين، في حين تترك الوزارات عاجزة عن أداء مهامها.

ويُطالب المراقبون بضرورة إعادة النظر في سياسات الإنفاق داخل الحكومة وضمان توزيع عادل للموارد يحقق التوازن بين النفقات التشغيلية للمؤسسات ورواتب المسؤولين، بما يخدم الصالح العام ويُجنب المزيد من الاستياء الشعبي.

هذا الوضع يسلط الضوء على الحاجة الملحة لإصلاحات جذرية في هيكلية الإنفاق الحكومي، بما يعيد للحكومة دورها الحقيقي في خدمة الشعب وتحقيق التنمية المستدامة.

لا زيادة في أسعار الغاز وهذه هي أسباب الازدحام

الأمناء/ خاص:

نفت مصادر موثوقة ما تم تداوله بشأن زيادة سعر الغاز المنزلي إلى 15 ألف ريال يمني، مؤكدة أن هذه الأخبار لا أساس لها من الصحة وأنها مجرد شائعات يروج لها بعض الحسابات الإلكترونية وبعض وسائل الإعلام المدفوعة بهدف نشر القلق بين المواطنين.

وأوضحت المصادر أن الازدحام الحالي في محطات تعبئة الغاز هو أمر مؤقت، نتيجة استكمال تنفيذ إجراءات السلامة الضرورية. حيث تم إغلاق بعض المحطات التي توجد في الأحياء السكنية، والتي تشكل تهديدًا مباشرا للسكان، في ظل كونها مناطق قد تشهد انفجارات مفاجئة، كما حدث في حادثة خط التسعين في عدن.

وأكدت الجهات المعنية أن هذه الإجراءات تأتي ضمن الحرص على حماية أرواح المواطنين ومنع حدوث أي كوارث، مشيرة إلى أن العمل جاري لتوفير الغاز بشكل آمن ومنظم دون أي تغيير في الأسعار.

ودعت المصادر المواطنين ووسائل الإعلام إلى التحلي بالحذر والتأكد من صحة الأخبار قبل نشرها، محذرة من الانجرار وراء الشائعات التي تهدف إلى نشر الفوضى. وأكدت أن الجهات المعنية ستتخذ الإجراءات القانونية اللازمة ضد كل من يروج لهذه الأخبار الزائفة.

سلطة حضرموت تثمن جهود بترومسيلة ومتعهد توريد مازوت مأرب للكهرباء تجاه أبناء المحافظة

الأمناء/ خاص:

ثمن مصدر مسؤول في السلطة المحلية بحضرموت، الجهود المبذولة من قبل شركة بترومسيلة ومتعهد توريد مادة مازوت مأرب للكهرباء تجاه أبناء المحافظة، وذلك من خلال تفهمهم للوضع الاستثنائي الذي تمر به المحافظة وحرصهم على استمرار توريد المحروقات وعدم دخول المحافظة في أزمة انقطاع للتيار الكهربائي، وحدوث أي اضرار قد تنتج عن الانقطاعات في خدمة الكهرباء، مؤكدا أن هذه الجهود تعكس روح الثقة المتبادلة بين السلطة المحلية بالمحافظة وشركة بترومسيلة والقطاع الخاص، وتفهمهم لحيثيات الأزمة التي تمر بها المحافظة والمساعي التي تبذل في سبيل حلحلة تلك الأزمة لأجل حضرموت.